أميركا وطوفان الوعي

محمد أيوب
كاتب ومحلل سياسي

إنّ ما يجري في الجامعات الأميركية، منذ ١٨ نيسان/ أبريل، من تظاهرات طلابية احتجاجية ضدّ السياسة الأميركية، التظاهرات الداعمة لفلسطين وحريتها والمطالبة بوقف حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين في غزّة، وما قابله من رد فعل السلطات ضدّ المتظاهرين السلميين اعتقالًا وعقوبات، وفضًّا للاعتصامات بالقوّة العسكرية، يؤكد عدة حقائق انقلابية، أهمها ما يمسُّ الوعي الشعبي والثقافي الأميركي؛ بل انسحب إلى الشارع الغربي، وكسر القيود التي حاكت حلقاته السردية الغربية - الإسرائيلية لعقود، بشأن مجريات الأحداث والسياق التاريخي للقضية الفلسطينية وانعكاسها على الشرق الأوسط والدول العربية والإسلامية.

مشاهد الاعتقالات للمشاركين في الحركة الطلابية والشعبية التي شملت أكثر من ٩٠٠ شخص في أكثر الولايات، لمجرد التعبير عن الرأي والإدلاء بموقف حرّ تجاه القضية الفلسطينية، وصور الإبادة الجماعية في غزّة، كفيلة بسقوط المبدأ الأساس لرأس هرم النظام الأميركي، فقد ظهر للعيان وعلى الهواء بأنّ واشنطن تقمع صوت جورج واشنطن الزعيم التاريخي الأميركي المؤسس الذي قال: "إذا سُلبنا حرية التعبير عن الرأي، فسنصير مثل الدابة البكماء التي تُقاد إلى المسلخ". ورفضًا لقيام النظام بسوقهم إلى المسلخ، اجتاحت موجة احتجاجات طلابية على الحرب في غزّة عددًا كبيرًا من الجامعات والكليات الأميركية، بدأها طلاب جامعة كولومبيا في نيويورك الذين دعوا إدارتها إلى وقف تعاونها الأكاديمي مع الجامعات الإسرائيلية، وسحب استثماراتها في شركات تدعم احتلال الأراضي الفلسطينية، وقد عمدت السلطات إلى فضّ الاعتصام بالقوّة بالآليات والقنابل المسيّلة للدموع والرصاص المطاطي.

ومع تدخل قوات الشرطة واعتقال الطلاب، توسّعت حالة الغضب لتمتد المظاهرات إلى عشرات الجامعات في الولايات المتحدة، منها جامعات رائدة مثل هارفارد وجورج واشنطن ونيويورك وييل وكارولينا الشمالية ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا. ولاحقًا، اتسّع الحراك الطلابي الأميركي غير المسبوق في دعم فلسطين إلى جامعات أخرى، في دول مثل: فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، كندا، أستراليا واليابان. كما دعا اتحاد الحريات المدنية للجامعات الأميركية، بالرغم من موقفه المحابي للسلطات الأميركية بالتحذير من استخدام عبارات "معادية للسامية"، إدارات الجامعات إلى ضرورة ترك مجال واسع للطلاب للتعبير عن أنفسهم. فيما حذّر متحدث باسم مؤسسة الحقوق الفردية الأميركية من أن استدعاء الشرطة ينطوي على مخاطر، ويقوض الثقة بين الجامعات والطلاب، وقال لشبكة "سي إن إن" إن استدعاء إدارات الجامعات للشرطة المسلحة إلى الحرم الجامعي سيكون ذكرى مظلمة.

وفيما انتقد عدد من السياسيين قمع التظاهرات، بينهم السيناتور الأميركي تيم كين الذي ندّد باستخدام الحرس الوطني في التعامل مع احتجاجات الجامعات الداعمة لفلسطين، كان الرئيس "الديمقراطي" جو بايدن، والذي ضاعفت إدارته دعمها المادي لـ"إسرائيل"، ينتقد المتظاهرين، واصفًا الاحتجاجات بالـ"معادية للسامية". كما وصف الطلاب وهيئات التدريس المشاركة في الاحتجاجات بأنهم لا يفهمون ما يحدث مع الفلسطينيين. كذلك انضم المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية دونالد ترامب إلى بايدن واصفًا الاحتجاجات بأنها فوضوية. وأيضًا استخدم رئيس مجلس النواب الأميركي مايك جونسون شمّاعة "معاداة السامية" وبثّ الكراهية في وصف الاحتجاجات، داعيًا إلى قمعه في مساره، بل ودعا إلى اعتقال أولئك الذين يرتكبون هذا العنف؛ وفقًا لتعبيره.

وحتّى اليوم لم تنته هذه التظاهرات الحاشدة، لكنّها وإن انتهت بعد وقف الحرب على غزّة، فهي ستشكّل عامل ضغط مستقبلي على الطبقة السياسية الحاكمة التي عليها إعادة حساباتها قبل أن تترجم في صناديق الإقتراع، ليس في الانتخابات الرئاسية؛ بل في الانتخابات التشريعية والمحلية والحزبية كافّة. وهذا ما أشارت إليه النائبة الديموقراطية عن ولاية جورجيا رؤى رمّان، والتي أكدت أنه لا يوجد أي مجال لمعاداة السامية في الحَراك الطالبي، محذّرة من النتائج المستقبلية لقمع الحريات الطلابية، وقالت: "عندما نخسر الشباب، فإنّنا لا نخسر أصواتهم في صناديق الاقتراع فحسب، بل إنّنا نخسر تلك الأصوات في العملية الانتخابية برمّتها". وفي مداولات إعلامية عن معهد الشرق الأوسط ألمحت إلى أنه، في حين أن دعم "إسرائيل" ما يزال أمرًا مقدسًا في واشنطن، مع زيادة حزمة المساعدات لها، فإنّ الضوء يُسلَّط على وجود فجوة كبيرة بين الكونغرس والناخبين العاديين، بما في ذلك أولئك الذين يحتجون حاليًا في الكليات في جميع أنحاء البلاد. وقال سينا توسي الباحث في مركز السياسة الدولية: إنهم يدعون جميع الأطراف الأخرى في المنطقة إلى ضبط النفس، بينما يشجعون الإسرائيليين على القيام بأعمال مع الإفلات التام من العقاب. وليس بعيدًا عن تداعيات طوفان الوعي في أميركا، فإنّ "إسرائيل" باتت تستشعر هذا الخطر، وحذّر وزير الاقتصاد في الحكومة الإسرائيلية نير بركات من أن الرأي العام الأميركي يمثّل تهديدًا وجوديًا لـ"إسرائيل".

حتّى اليوم لم تنته التظاهرات الحاشدة، لكنّها وإن انتهت بعد وقف الحرب على غزّة، فهي ستشكّل عامل ضغط مستقبلي على الطبقات السياسية الحاكمة

وقد عبّرت المرجعية الإعلامية الأميركية شبكة الـ "سي إن إن" عن تفاقم القلق والإحباط اللذين يساوران الشباب الأميركي، وأبدت الخشية من امتداد حركة الاعتراض الطلابية في الجامعات إلى ما هو أوسع ممّا يدور في الشرق الأوسط، في إشارة إلى التململ العام من النظام السياسي الأميركي. ولفتت الشبكة إلى تخلّف بايدن عن ترامب بنحو ١١ نقطة في أوساط الناخبين الشباب الذين تراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٤ عامًا، وفقًا لنتائج استطلاع للرأي أجرته خلال الأسبوع الجاري، فضلًا عن تنامي مستويات معارضة الشباب الأميركي لنهج بايدن حيال غزّة إلى حدود ٨١٪، و٥٣٪ في أوساط الناخبين الديموقراطيين، لتخلص إلى القول: إن الأمر ينطوي على تهديد كبير لحملة الرئيس جو بايدن. ولا يخفى على أحد أن النظام السياسي الأميركي واربَ كثيرًا في استخدام حرية الرأي والتعبير للسيطرة على وعي الشعوب، وبالتالي السيطرة على دول أخرى وثروات شعوبها، بل واستبدال أنظمة لتصبّ في خدمتها. وهو الذي سعى إلى تفريغ التزامه حيال حرية الرأي والتعبير عن مضمونه، في كثير من الأحيان، وغضّ الطرف عن الجرائم المرتكبة بحقها، في بقاع مختلفة من العالم، طالما كانت تصدر عن أنظمة سياسية موالية وصديقة في أحيان أخرى. وفي الوقت نفسه كانت تستثمر حادثة صغيرة هنا أو هناك، لتسلط الضوء عليها بدائرة واسعة تحت مسمّى حرية الرأي والتعبير، بل وتكون شريكة في افتعالها بأساليب أمنية وغيرها، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وأمنية مباشرة وغير مباشرة، بهدف إرضاخ هذا النظام أو ذاك.

الأميركيون والمحكمة الجنائية الدولية..

هل يتحول الجفاء الى عداوة؟

ليلى نقولا
كاتبة ومحللة سياسية

بعدما انتشرت أخبار تفيد بأن المحكمة الجنائية الدولية تتجه إلى إصدار مذكرات اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين، من بينهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت رئيس الأركان هرتسي هاليفي، صدرت تحذيرات أميركية، وخصوصاً من الكونغرس الأميركي، بأن إصدار مثل تلك القرارات سوف يعرّض المحكمة وقضاتها لعقوبات أميركية. وحذّر رئيس مجلس النواب الأميركي مايك جونسون من أن خطورة "اكتساب المحكمة سلطة غير مسبوقة قد تؤدي مستقبلاً إلى إصدار قرارات مثيلة بشأن سياسيين وعسكريين أميركيين". وعملياً، فأن التهديدات والتحذيرات الأميركية للمحكمة وقضاتها ليست وليدة الساعة. ومنذ تأسيسها، تتعامل الولايات المتحدة بجفاء مع المحكمة، وتحاول أن تمنعها من التقدم في مسار تحقيق العدالة الدولية، خشية أن تصل يوماً إلى الأميركيين. وهنا نستعرض فيما يلي مسار التعامل الأميركي مع المحكمة منذ تأسيسها:

التهديدات والتحذيرات الأميركية للمحكمة وقضاتها ليست وليدة الساعة. ومنذ تأسيسها، تتعامل الولايات المتحدة بجفاء مع المحكمة وتحاول أن تمنعها من التقدم في مسار تحقيق العدالة الدولية

المعارضة الأميركية لتأسيس المحكمة:

بدأت المساعي الفعلية والأساسية لإنشاء "المحكمة الجنائية الدولية" عام ١٩٩٣، بالرغم من المساهمات الفكرية والقانونية التي طالبت بها قبل ذلك بكثير. وبناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٦\٥٠، الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أُنشئت اللجنة التحضيرية لمناقشة مشروع النظام الأساسي الذي أعدّته لجنة القانون الدولي، ولإعداد نصّ موحد ومقبول على نطاق واسع لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وبعد مسيرة طويلة من المؤتمرات واللجان والنقاشات التي تهدف إلى تأسيس محكمة من هذا النوع امتدت إلى أكثر من قرن من الزمن والاستناد إلى تجارب المحاكم الدولية السابقة، وانقسام دولي وقانوني بين تيار مؤيد وتيار معارض لتأسيس المحكمة تزعمته الولايات المتحدة الأميركية، تمّ الاتفاق على تأسيس هذه المحكمة في تموز/يوليو ١٩٩٨ عندما تبنى المؤتمر الدبلوماسي الذي انعقد في روما برعاية الأمم المتحدة، في الفترة الممتدة من ١٥ حزيران/يونيو إلى ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بأغلبية ساحقة، إذ صوّت إلى جانبه ١٢٠ دولة. وقد صادقت عليه ٦٠ دولة، وهو العدد اللازم لإنشاء المحكمة بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وأصبحت الولاية القضائية لنظام روما الأساسي نافذة في الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢.

القوانين الأميركية ضدّ عمل المحكمة

مباشرة بعد حرب أفغانستان، قامت الولايات المتحدة بوضع مجموعة من الأدوات القانونية والسياسية المعقدة، بهدف ضمان الحؤول دون خضوع أي من رعاياها، وكذلك أي شخص يعمل تحت قيادة أميركية، أياً كانت جنسيته، لعملية تسليم أو مقاضاة أو محاكمة من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وقد اعتمد الكونغرس الأميركي القرار رقم HR٤٧٧٥ الذي أصبح نافذاً بتاريخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢ بعنوان "قانون حماية أعضاء القوات المسلحة الأميركية (ASPA)"، والذي يؤكد أنه "لا يجوز لعهد دولي أن يفرض أي التزامات على دولة ليست طرفاً فيه". يتضمن هذا القانون أحكاماً تتناول إجراءات أخرى لمنع التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وبالرغم من ذلك القانون، فإن الولايات المتحدة ظلّت بحاجة إلى التأكد من أن المحكمة لن تطال أياً من الرعايا الأميركيين الموجودين خارج الأراضي الأميركية، سواء كانوا من المدنيين أو الدبلوماسيين أو العسكريين.

وهكذا تمّ التفاوض على قرار صادر عن مجلس الأمن رقم ٢٠٠٢/١٤٢٢ للحدّ من اختصاص المحكمة، بحيث لا تنطبق على الأميركيين، وبحيث تمتنع المحكمة الجنائية الدولية ولمدة سنة، بدءاً من ٢٠٠٢/٨/١، عن التحقيق والمقاضاة في أية قضية تشمل مسؤولين أو موظفين حاليين أو سابقين لدولة مساهمة ليست طرفاً في نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالعمليات التي تنشئها الأمم المتحدة أو تأذن بها، إلا إذا قرر مجلس الأمن ما يخالف ذلك.

منع التحقيق مع أميركيين وإسرائيليين

تطور الجفاء إلى عقوبات خلال ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إذ قام في ١١ يونيو/حزيران ٢٠٢٠ بإصدار أمر تنفيذي يُجيز تجميد الأصول وحظر السفر العائلي بحق موظفي المحكمة الجنائية الدولية، والذين يُساعدون المحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها. وفرضت إدارة ترامب عقوبات على قضاة المحكمة والعاملين فيها، وهددت بعقوبات إضافية في حال استمرار التحقيقات في أفغانستان وفلسطين أو إذا استمرت في التحقيق في سلوك المواطنين الأميركيين والإسرائيليين. وبالرغم من أن إدارة بايدن عادت وألغت تلك العقوبات عام ٢٠٢١، فإن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أعلن أن "واشنطن تتخذ هذه الخطوة رغم أنها ما زالت مختلفة بشدة مع إجراءات المحكمة الجنائية الدولية المتصلة بأفغانستان والأوضاع الفلسطينية، وما زالت تعارض ما تبذله المحكمة الجنائية الدولية من جهود لتأكيد الاختصاص القضائي على الأفراد من الدول غير الأعضاء فيها، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل"، وهو ما لمسناه في التهديدات الأميركية الحالية التي أتت من أعضاء ومسؤولين من الحزبين في حال استمرت المحكمة بتحقيقاتها في الإبادة الجماعية في غزة.

في المحصلة، يستمر الإفلات الإسرائيلي من العقاب، وتمس الضغوط الأميركية بقدرة المحكمة على الاستمرار في قضية إصدار مذكرات بحق نتنياهو وغيره، ويبقى من المفيد الإشارة إلى أنه حتى لو صدرت تلك المذكرات، فإن عدم انضمام "إسرائيل" إلى نظام روما الأساسي يتيح لها عدم التعاون، لكنه يحرج دولاً أعضاء في المحكمة، ومنهم ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها ممن يدعمون "إسرائيل" في حربها على غزة.